### وفد الصداقة البرلمانية بحث سبل تعزيز التعاون مع لوكسمبورغ

# عسكر: الكويت تدعم الحل السياسي للأزمة السورية

الوفد البرلماني أثناء الزيارة

نواب يوقعون في سجل الشرف

بحث وفد الصداقة البرلمانية الكويتي مع رئيس برلمان لوكسمبورغ مارس دي بارتولوميو سبل تعزيز التعاون الثنائي والعلاقات بين البلدين.

وقال رئيس الوفد النائب عسكر العنزي في اتصال هاتفي مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) ان "الوفد بحث مع بارتولوميو عددا من القضايا من بينها الازمة السورية وقضية المهاجرين". واضاف ان "الوفد شرح موقف دولة الكويت ودعمها للاجئين السوريين" مشيرا الى ان دولة الكويت استضافت ثلاثة مؤتمرات دولية لدعم اللاجئين السوريين جمع خلالها 7.7 مليار دولار بما في ذلك 1.3 مليار دولار من دولة الكويت.

واوضح العنزي ان دولة الكويت تدعم الحل السياسي للازمة السورية على اساس اتفاق (جنيف 1).

ولفت الى ان البرلمانيين الكويتيين اكدوا ايضا جهود دولة الكويت لمكافحة الارهاب وتعاونها مع التحالف الدولي ضد ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية "داعش".

وذكر العنزي ان الوفد بحث ايضا العلاقات الدولية والاستثمارات الكويتية في لوكسمبورغ.

وقال ان الوفد التقى ايضا رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في برلمان لوكسمبورغ مارك انجيل واكدا عمق العلاقات الثنائية بين البلدين.

ويضم الوفد البرلماني الذي يزور لوكسمبورغ لمدة ثلاثة ايام بالاضافة الى النائب عسكر العنزي كل من النواب محمد الحويلة وماضي الهاجري ومحمد البراك وفارس

### استفسر عن الكلفة السنوية لكل منهما

# حمدان العازمي يسأل العبيدي عن التقاعد الطبي والعلاج بالخارج

واصل النائب حمدان العازمي استهدافه لوزير الصحة علي العبيدي موجها اليه عدد من الاسئلة حول التقاعد الطبي والعلاج بالخارج جاء فيها:

يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين عدد حالات التقاعد الطبي وتخفيف العمل التي صادقت عليها لجان المجلس الطبي العام منذ يناير (2012) حتى تاريخ الإجابة على السؤال؟ مع تحديد نوع المرض الذي منحت اللجان بناء عليه التقاعد الطبي للمرضى خلال تلك الفترة؟ وتوضيح التكلفة السنوية لهذه الحالات.

وهل تقوم وزارة الصحة بإعادة فحص وتقييم المرضى الذين حصلوا على تقاعد طبي أو تخفيف عمل؟ إن كان الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بكشف يبين عدد الحالات التي تم إلغاء قرار منحها تقاعدا طبيا وأسباب تلك القرارات منذ يناير (2012) حتى تاريخ الإجابة على السؤال؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فما هي الأسباب التي تحول دون إعادة فحص وتقييم الحالات المرضية الممنوحة تقاعدا طبيا؟

ويرجى تزويدي بالكتب والمخاطبات الرسمية المرسلة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لوزارة الصحة - والعكس - عن الحالات المرضية المحالة للتقاعد الطبي وتخفيف العمل منذ يناير (2012) حتى تاريخ الإجابة على السؤال؟

كما يرجى تزويدي بالشروط القانونية المطلوب توافرها بالأطباء أعضاء اللجان الطبية بالمستشفيات والمراكز الحكومية وتوضيح إن كانت هي ذات الشروط المنصوص عليها لأعضاء اللجنة العليا للعلاج بالخارج؟ مع تحديد كيفية ترشيح أعضاء تلك اللجان الطبية وبيان مستوياتهم الوظيفية؟

وهل توجد من ضمن الحالات المرضية التي حصلت على التقاعد الطبي منذ عام (2012) حتى تاريخ الإجابة على السؤال أي صلة قرابة - حتى الدرجة الرابعة - مع وكلاء الوزارة الحاليين أو مدراء المناطق الصحية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بعدد تلك الحالات وتوضيح صلة القرابة مع الوكيل أو المدير المعني؟ وهل يتم متابعتها سنويا والتأكد من حالتها التي تعيقها عن أداء العمل؟

حمدان العازمي

■ النائب تساءل عن الشروط القانونية المطلوب توافرها بالأطباء أعضاء اللجان الطبية بالمستشفيات

وما هي شروط إرسال حالات العلاج بالخارج؟ يرجى تزويدي بكشف يبين عدد الحالات المرسلة للعلاج بالخارج منذ يناير (2012) حتى تاريخ الإجابة على السؤال مع بيان نوع المرض المرسل والتكلفة الإجمالية السنوية مع المرافقين؟

ويرجى تزويدي بعدد ونوع الحالات المرضية التي تم إرسالها للعلاج بالخارج بالرغم من توافر علاجها بالكويت منذ يناير (2012) حتى تاريخ الإجابة على السؤال؟

مع توضيح الأسباب والأسانيد التي تم عليها استثناء تلك الحالات؟ كما يرجى تزويدي بعدد المخالفات التي كشفتها وزارة الصحة بشأن إرسال حالات غير مستوفية لشروط العلاج بالخارج منذ يناير (2005) حتى تاريخ الإجابة على السؤال؟ مع توضيح نوع المخالفة (تزوير - توقيع نفس الطبيب بأكثر من خانة - طبيب لا يحق له التوقيع) وغيرها من المخالفات الأخرى؟ وبيان أسماء المخالفين والإجراءات القانونية التي اتخذت بحقهم والأحكام القضائية الصادرة ضدهم إن وجدت.

### تساءل: إلى متى يتم العبث بأموال الشعب؟

# الطريجي: تجاهل الحكومة تحذيرات بيع الشركات الرابحة يدفعنا إلى اتخاذ إجراءات دستورية

حذر النائب د. عبد الله الطريجي الحكومة من المضي في بيع شركة معرض الكويت الدولي

مؤكدا أن تجاهل الحكومة التحذيرات السابقة من بيع الشركات الرابحة يدفعنا إلى اتخاذ إجراءات دستورية أخرى تضمن حقوق الدولة وتحافظ على المال العام من عبث بعض الأطراف.

وتساءل الطريجي إلى متى يتم العبث بأموال الشعب الكويتي يا وزير المالية من قبل رئيس الهيئة العامة للإستثمار؟ وهل ننتظر كارثة في الهيئة كي تنتفض الحكومة للمحاسبة وإعادة أموال الدولة؟

وأضاف الطريجي في تصريح صحفي اننا تفاجأنا من الإصرار على بيع الشركات الرابحة خصوصا في مثل الأوضاع الراهنة لميزانية الدولة جراء انخفاض أسعار النفط

■ هل ننتظر كارثة جديدة في هيئة الاستثمار كي تنتفض الحكومة للمحاسبة وإعادة أموال الدولة؟

مشيرا إلى أن الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للإستثمار أعلن أخيرا عن نية الشركة بيع شركة معرض الكويت الدولي الشهر الجاري بربح يبلغ ثمانية ملايين دينار رغم تحقيق الشركة أرباحا يمكن أن تستفيد منها موازنة الدولة.

عبدالله الطريجي

وذكر الطريجي أن الشركة الكويتية للإستثمار والهيئة العامة للإستثمار تتجهان إلى بيع كامل حصتيهما في معرض الكويت الدولي

لافتا إلى أن إجمالي أصول الشركة يبلغ 27 مليون دينار منها 11 مليونا كودائع ثابتة وخمسة ملايين كنقد وحسابات مدينين وثمانية ملايين عقارات ومعدات.

وقال «نحذر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح من خطورة بيع أصول رابحة، كما حصل لدى بيع 76 في المئة من قيمة شركة المنتجات الزراعية».

مشيرا إلى أن المجلس سيكون له موقف في حال استمر الموقف الحكومي المتذبذب وتصريحات المسئولين المتباينة من التعامل مع هذه القضية.

أضاف أن شركة معرض الكويت الدولي حققت صافي أرباح يبلغ 18 مليون دينار طبقا للبيانات المالية للسنوات الخمس الأخيرة

كما أن الشركة ما زالت محتفظة بنحو 15 مليون دينار كأرباح مرحلة من سنوات سابقة طبقا لما ورد في ميزانية السنة المالية للشركة المنتهية في 2014/12/31

كما أنها تستفيد من تأجير 556 ألف متر مربع من أملاك الدولة بقيمة إيجارية تبلغ 250 فلسا سنويا للمتر المربع

ما يعني أن الشركة تدفع للدولة 14643 دينارا في السنة بالإضافة إلى 30 في المائة من إيرادات إيجارات الباطن.

وتساءل الطريجي.. ما جدوى بيع شركات رابحة؟ ولماذا لا توجه الحكومة البيع إلى الشركات التي تكبد ميزانية الدولة خسائر؟ داعيا الوزير الصالح إلى تفسير هذا النهج الحكومي ومنع التفريط في أموال الدولة، وإلا فإن الصالح سيقدم هذا التفسير في مكان آخر في قاعة عبد الله السالم.

### لوجود ضرورة تحتم استقلال عدد من الوزارات

# الجيران: نحتاج تعديلاً دستورياً لزيادة عدد النواب والوزراء

كتب مصطفى كامل

اعلن النائب د عبدالرحمن الجيران عن نيته تقديم تعديل دستوري لزيادة عدد النواب والوزراء لوجود ضرورة تحتم استقلال عدد من الوزارات مثل التعليم العالي والشباب والتنمية،

مضيفا ان هذا التعديل يتواكب مع زيادة عدد السكان التي تضاعفت لاكثر من مرة منذ بداية العمل بالدستور

وكشف الجيران انه سيقدم كذلك تعديلا على النظام الانتخابي بحث لا يسمح بترشح الا من يحمل شهادة الدكتوراة حتى يتمكن النائب من التشريع وتقديم القوانين بصورة صحيحة وعلمية لأنهم يلمون بهذه الأمور خاصة ان العصر الان تطور جدا.

وقال الجيران اعلم ان هناك من ينتقدني لهذا الاقتراح وان البعض ليس من مصلحته الموافقة على هذا التعديل ولكن مصلحة البلد اكبر من الجميع.

■ سأقدم تعديلاً على النظام الانتخابي بحيث لا يسمح بترشح إلا من يحمل شهادة الدكتوراه

عبدالرحمن الجيران

### اعتبر أن ذلك دخيلاً على الصحافة الكويتية

# الدويسان: تحريف تصريحاتي دلالة على وصول رسالتي إلى الفئة التي لا تريد الاستقرار للبلد

فيصل الدويسان

استنكر النائب فيصل الدويسان ما قامت به عدد من الصحف الالكترونية والمطبوعة من تحريف في التصريح المعمم بتاريخ 05 اكتوبر 2015 عبر مكتبه الاعلامي والذي يحمل عنوان «الدويسان: تهمة «إيران وحزب الله» فصلتها الاذرع الصهيونية وزيدها اصحاب المصالح لإسقاط الانظمة والحكومات». وقال الدويسان في تصريح له ردا على ذلك الموقف غير المهني وغير المعتاد والدخيل على الصحافة الكويتية «حيث انه تم تحريف تصريحي من قبل بعض وسائل الإعلام الورقي والالكتروني فهي دلالة على أن رسالتي وصلت وبقوة ووضوح إلى المجتمع وإلى الفئة التي لا تريد الاستقرار لهذا البلد الطيب».

وتابع الدويسان «واقولها بوضوح إن الكويت لن ترفع إلا لله وعلى الحكومة أن تدرك ذلك الخطر المحدق بها من قبل تلك الفئة الضالة التي ما انفكت يوما عن ضرب اسفين الفرقة بين اطياف المجتمع الكويتي والمقاومة الإسلامية هي السد المنيع الذي يقف ضد المشروع الصهيوني حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه».

# طنا يؤيد موقف نقابة «الكويتية» في دفاعها المستميت عن حقوق العاملين

محمد طنا

أيد النائب محمد طنا موقف نقابة الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها في دفاعها المستميت لحقوق العاملين ومكتسباتهم الوظيفية في تصريحهم الاخير ونستنكر اي عملية نقل للموظفين الى القطاع الحكومي دون البت في التعديلات المقدمة من النقابة لبعض نواب مجلس الامة وعرضها للمجلس والحكومة للعمل على اقرارها في دور الانعقاد المقبل

وتمنى طنا التدخل السريع من المختصين وعلى رأسهم وزير المواصلات ووزير الدولة لشئون البلدية الاخ عيسى الكندري لما ذكر في التصريح والنظر مطالبهم المستحقة والمشروعة الذ دائما ما عودنا على سرعة اتخاذ القرارات المناسبة لمصلحة ابناء الكويت.

### نتج عنها الكثير من الأفكار والآراء المثمرة والتي تنعكس إيجاباً على المجتمع الكويتي

# الفوزان: «ديوان المعلوماتية» من المبادرات التي تنهض بها جائزة «المعلوماتية»

جانب من الديوان

قال منسق فريق (ديوان المعلوماتية) لجائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية الدكتور ثلايا الفوزان ان (ديوان المعلوماتية الخامس) مبادرة من المبادرات التي تنهض بها الجائزة والتي نتج عنها الكثير من الأفكار والأراء المثمرة والتي تنعكس ايجابا على المجتمع الكويتي.

واضاف الفوزان اثناء (ديوان المعلوماتية الخامس) للجائزة الذي عقد الليلة قبل الماضية ان استضافة رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات المهندس سالم الاذينة في الديوان ومشاركته بخبراته ساهم في إثراء النقاش بحكم عمله وزيرا سابقا للمواصلات ووزير الدولة لشؤون الإسكان وشغله لعديد من المناصب وخدمة البلاد في جوانب عديدة فضلا عن تاريخه الحافل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأكثر من 20 عاما.

واوضح ان الديوان الخامس ناقش اليوم الدور المنوط بهيئة الاتصالات في الكويت التي صدر القانون رقم (37) لسنة 2014 بإنشائها لتتولى تنظيم قطاع الاتصالات والإشراف عليه ورقابته في البلاد وحماية مصالح المستخدمين.

وذكر ان الديوان ناقش آلية تنسيق الهيئة مع الجهات الحكومية والخاصة المتخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات محليا ودوليا وطرق تطوير البنية التحتية للاتصالات بالكويت ودور الهيئة في حماية المستهلك الرقمي وتوفير افضل خدمات الاتصالات والإنترنت.

من جانبه قال رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات المهندس سالم الاذينة اثناء الديوان ان الهيئة تطرح خططا لتطوير المجتمع المعلوماتي في الكويت مؤكدا ان تطوير البنية التحتية للاتصالات بالبلاد احدى اولويات المرحلة المقبلة.

وبين انه بالرغم من التأخر في إنشاء الهيئة مقارنة بالدول الأخرى فإن ذلك مكنهم من الاطلاع على تجارب الدول وتلافي السقطات التي حدثت لها والاستفادة منها.

واوضح ان الهيئة تطمح الى ان تكون الافضل في المنطقة في مجال الاتصالات والمعلومات اذ انشئت بجناحين متوازيين احدهما متعلق بالاتصالات والآخر يشمل نظم المعلومات مشيرا الى صلاحيات الهيئة في وضع الخطط والبرامج المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة للدولة في قطاع الاتصالات ونظم المعلومات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم خدمات شبكات جميع الاتصالات بالبلاد.

واشار الى صلاحيات الهيئة في وضع اللائحة التفصيلية للمصطلحات الفنية المستخدمة في قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات وتشجيع المنافسة والاستثمار ووضع ضوابط وشروط منح رخص شبكات وخدمات الاتصالات او الإنترنت بالاضافة الى مراقبة التداخلات وجودة الطيف الترددي وجمع المعلومات المتعلقة بقطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات لارشاد المستخدمين وحماية امن الدولة المعلوماتي.

واوضح الاذينة ان الهيئة ستكون الجهة الوحيدة لتدفق المعلومات في الكويت وسيكون هناك آلية للتنسيق مع جهات الدولة الأخرى لتقديم وتوفير المعلومات لها مبينا ان هناك جهات قائمة لها ادوار قريبة من هذا الدور كوزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ولكن القانون خص الهيئة بهذا الدور.

وذكر ان الكويت وصلت الى نسب عالية في تطوير البنية التحتية للاتصالات لمواكبة آخر التطورات العالمية اذ تقوم الهيئة حاليا بتطوير حركة الإنترنت وزيادة سرعتها وتخفيض التكاليف العالية في بعض الأمور المتعلقة بها.

واشار الى وجود تنسيق بين الهيئة ووزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وباقي المؤسسات الأخرى مبينا انه سيتم تطبيق اختصاصات الهيئة خلال الشهور الستة المقبلة من خلال سعيها إلى تغيير ثقافة المجتمع الكويتي بحيث يكون أقرب إلى التكنولوجيا.

وحول دور الهيئة في حماية المستهلك قال الاذينة ان المشرع خصص فصلا كاملا لحماية المستهلك من خلال مراقبة الجهات والأشخاص والمرخصين لحمايته موضحا ان لاطلاع على تجارب الدول الأخرى التي تعاني من المشكلات بسبب منحها التراخيص بشكل عشوائي اكد اهمية ان تمنح التراخيص لمستحقيها فقط.